مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 188 (من 1 إلى 7 يناير 2017)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

مصير اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي

اتفاقية السلام بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية 4

تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة مع الحزب الإسلامي 4

عوائق خارجية في طريق تنفيذ بنود اتفاقية السلام 6

مصير اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي 6

عام 2016 ومكافحة الفساد

حكومة الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد 9

الفساد في عام 2016 9

الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة 10

المقدمة

مضت ثلاثة أشهر على توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي، إلا أنه لم يقدم رئيس الحزب إلى كابل ولم يتم تنفيذ الالتزامات المهمة المذكورة في الاتفاقية.

حذف اسم قائد الحزب الإسلامي من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة من أهم الالتزامات المذكورة في الاتفاقية؛ ولكن منذ عدة أيام انتشرت تقارير تفيد معارضة فرنسا لذلك. أعقب ذلك إعلان وزارة الخارجية الروسية تأجيل المصادقة على حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة وأن روسيا تحتاج لمزيد من الوقت لتتخذ قرارها. من جانب آخر، أصدر الحزب الإسلامي بيانا يفيد فيه بأن حذف اسم قائد الحزب من القائمة السوداء ليس مهما وأكد الحزب على أهمية تنفيذ بقية التزامات الاتفاقية.

إلى أي حد تم تنفيذ بنود اتفاقية السلا م بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي؟ ما هي أهم العوائق التي تعترض طريقها؟ وما هو مصير هذه الاتفاقية؟ أسئلة تم تحليلها في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع، ستقرؤون حول الفساد الإداري بأفغانستان في عام 2016 ومكافحة الحكومة للفساد. مع بداية العام الميلادي الجديد، خطا الرئيس الأفغاني بعض الخطوات في سبيل مكافحة الفساد، سبقها خطوات مشابهة أخرى اتخذت في عام 2016، إلا أن الحكومة لم تحقق إنجازات على المستوى المطلوب، بل زادت نسبة الفساد في البلد. في هذا الجزء ستقرؤون حول مساعي الحكومة ضد الفساد، ومعدل الفساد في البلد بعام 2016 والخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد.

مصير اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي

منذ الأسبوع الماضي انتشرت تقارير تفيد أن روسيا و فرنسا بمجلس الأمن في الأمم المتحدة يخلقون عوائق أمام مطالبة الحكومة الأفغانية من المنظمة بحذف اسم رئيس الحزب الإسلامي حكمتيار من القائمة السوداء لدى المنظمة.

رغم أن الحزب بعد موقف روسيا و فرنسا أصدر بيانا صرح فيه بأن حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لم يكن مهما وكما صرح البيان لا يتعزم رئيس الحزب الحصول على تأشيرة دخول أي دولة وأن الاتفاقية الموقعة كانت اتفاقية سلام داخلية-أفغانية؛ إلا أن حذف اسم رئيس الحزب من القائمة كان من أهم بنود الاتفاقية، وعدم الالتزام بها سيؤثر سلبا على اعتبار الحكومة الأفغانية والاتفاقية نفسها.

مضت ثلاثة أشهر على توقيع الاتفاقية بين حكومة الوحدة الوطنية الحزب الإسلامي، ولم تنفذ الحكومة ما التزمت به في الاتفاقية. ما هي الخطوات المتخذة لتنفيذ ما جاء في الاتفاقية؟ إلى أي حدٍ تم تنفيذها؟ ما هي العوائق التي تعترض طريقها؟ ماذا سيكون مصير الاتفاقية؟ وكيف ستؤثر على المفاوضات المحتملة مع طالبان؟ أسئلة نجيب عليها في هذا المقال.

اتفاقية السلام بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية

في عام 1387 الهجري الشمسي (2008-2009م) أُطلق سراح أحد أبرز أعضاء المجلس التنفيذي للحزب الإسلامي الدكتور غيرت بهير من السجن وبعدها بمدة يسيرة بدأت المفاوضات بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي. في البداية أصدر الحزب الإسلامي البيانَ تلو البيان مشترطا شروطا عديدة لمفاوضات السلام وفي الغالب كان الحزب يصدر البيانات في المناسبات المهمة. على سبيل المثال، عندما أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عام 2010 عن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان أصدر الحزب الإسلامي بياناً، وبعدها عندما كثر الجدال حول قضية فتح مكتب لطالبان بقطر أصدر الحزب بياناً آخر وأبدى استعداده لمفاوضات السلام.

حسب دراسةٍ، في الفترة ما بين 1389 إلى 1392 هـ ش أرسل الحزب الإسلامي وفده إلى كابل سبع عشرة مرة للبدء في محادثات السلام. من عام 1392 حتى عام 1393 أرسل الحزب وفدا لمحادثات السلام أيضا إلا أن هذه المحاولات لم تُثمر أية نتائج واضحة. في ذلك الوقت كان السبب الرئيس وراء إخفاق محاولات الوصول إلى السلام مع الحزب الإسلامي كان الدور المحدود للحزب في أرض المعارك والمعارضة القوية من بعض الأحزاب تجاه الحزب الإسلامي وموقف الحزب الصعب في محادثات السلام ومواقفه المتفرقة المتضاربة ووجود حزب إسلامي موازي بالحكومة.

بعد تولي أشرف غني لزمام السلطة بأفغانستان وعندما لم تحضر طالبان للجلوس على طاولة التفاوض بعد الاجتماعين المنعقدين بين مجموعة التنسيق للمحادثات الرباعية، تباطأت عملية مفاوضات السلام مع الحزب الإسلامي، وأخيرا في الثاني والعشرين من سبتمبر/2016 وُقعت اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي.

تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة مع الحزب الإسلامي

بعد توقيع اتفاقية السلام، استغرق تأسيس اللجنة المشتركة لتنفيذ الاتفاقية بعض الوقت وأخيرا في نوفمبر/2016 أصدر الرئيس أشرف غني مرسوما وتم تأسيس اللجنة. تم تعيين د. أكرم خبلواك كرئيس للجنة "من جانب الحكومة" وفيض الله ذكي ومحمد مسعود أندرابي كأعضاء ممثلين للحكومة في اللجنة، و من جانب الحزب الإسلامي تم تعيين القاضي عبدالحكيم حكيم كرئيس، ومحمد أمين كريم وغيرت بهير

كأعضاء ممثلين للحزب في اللجنة. كما تم تعيين مندوبين في اللجنة من جانب المجلس الأعلى للسلام وهم عزيز الله دين محمد، وعطاء الرحمن سليم وحبيبة سرابي و الشيخ عبدالخبير أوجقون.

عقد المجلس التنفيذي لتنفيذ التزامات اتفاقية السلام جلسته الأولى في 7/نوفمبر/2016، وأُدرجت الالتزامات التالية ضمن أعمال اللجنة:

أولاً؛ حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة؛

ثانياً؛ إطلاق سراح السجناء من الحزب الإسلامي؛

ثالثاً؛ توزيع نحو عشرين ألف قطعة أرض – بمساحة 500 متر مربع لكل قطعة – للمهاجرين المنتسبين للحزب الإسلامي.

في محاولة لتنفيذ الالتزام الأول، أرسلت الحكومة الأفغانية في ديسمبر/2016 طلبها بحذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة والأسباب الدافعة لذلك. أرسل رئيس مجلس الأمن طلب الحكومة الأفغانية إلى أعضاء مجلس الأمن لتتم الإجابة في غضون عشرة أيام. حسب الصحافة أجلت فرنسا وبعدها روسيا المدة وطالبت بمدة أطول لاتخاذ القرار. رغم أنه حسب تصريحات المتحدث باسم الحزب الإسلامي في هذا الصدد أرسلت الحكومة الأفغانية خطابات للرئيس والبرلمان الفرنسي ووعدوا بالمساعدة في مجلس الأمن؛ إلا أنه لم تتخذ خطوة لتغيير موقف روسيا.

فيما يتعلق بالالتزام الثاني، سلم الحزب الإسلامي قائمة بأسماء 500 من سجنائها لدى الحكومة الأفغانية؛ إلا أن الحكومة الأفغانية لم تطلق سراح أي من هؤلاء السجناء حتى الآن.

بالنسبة للالتزام الثالث فلم يتم اتخاذ خطوات عملية من جانب الحكومة؛ ولكنها وعدت بإسكان مهاجري الحزب في مدينة سيتم إنشاؤها. في الجانب المقابل، بدأ الحزب مسحه الميداني ببعض مناطق كابل لتشييد مخيمات للنازحين.

عوائق خارجية في طريق تنفيذ بنود اتفاقية السلام

هناك عوائق خارجية في طريق تنفيذ بنود اتفاقية السلام. تضع روسيا العوائق أمام حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة، في حين أنه في الاجتماع ثلاثي الأطراف الذي جمع روسيا والصين وباكستان اتفقت الدول الثلاث على حذف أسماء بعض قادة طالبان من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة. إنها خطوة مفاجئة من جانب روسيا. بعد الاجتماع الثلاثي المنعقد بموسكو، زادت الشكوك تجاه روسيا في أفغانستان، لأن روسيا سابقا دعمت اتفاقية الحكومة الأفغانية مع الحزب الإسلامي ولم يتوقع أحد خطوةً كهذه من جانب هذه الدولة.

مع أن روسيا تتذرع بانخراطها في قضايا الشرق الأوسط و أوروبا وبعض القضايا الدولية الأخرى وتتخذها حجة للمطالبة بمزيد من الوقت لاتخاذ القرار حيال قائد الحزب الإسلامي، إلا ان الحرب الباردة الحالية بين أمريكا و روسيا تلعب دوراً إلى حدٍ ما في ذلك. تريد روسيا بموقفها الحالي زيادة الصعوبات التي تواجهها أمريكا في حين أنها رحبت بهذه الاتفاقية سابقاً، ومن جانبٍ آخر وبالنظر في الأشهر القادمة تريد روسيا كسب مزيد من الوقت لصالحها.

في الجانب المقابل، كما أن معارضة الجانب الفرنسي نتجت عن اغتيال أكثر من عشر جنود فرنسيين في منطقة تغاب من قِبل الحزب الإسلامي في عام 2013، ربما يكون الموقف الروسي باحتمال ضعيف حاصلا نتيجة الحروب بين الأفغان والقوات الشيوعية. لعلهم لا يرغبون في حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء بهذه السهولة، حيث أنه اشتُهر بقاتل الروس.

مصير اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي

مع أن الخطوات المبدئية قد تم اتخاذها حيال بنود الاتفاقية الموقعة بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية؛ إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من الالتزامات والآن روسيا تطالب بأكثر من ستة أشهر لتمهيد الطريق لتنفيذ التزامٍ مهمٍ آخر.

حتى لو صوتت روسيا ضد حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة تستطيع الحكومة الأفغانية وبدعمٍ الدول الأربع الأخرى المالكة لحق الفيتو بمجلس الأمن، تقليل التضييق على قائد الحزب الإسلامي مما طالب به الحزب الإسلامي في بيانه الأخير. إلا أن اختلاق العوائق أمام إطلاق سراح سجناء

الحزب وإسكان لاجئي الحزب وعدم تنفيذ أغلب بنود الاتفاقية لن يزعزع الثقة بين الحزب والحكومة فحسب وإنما سيضعف ثقة العامة في الحكومة الأفغانية كذلك. على سبيل المثال، بسبب ضغوط من أطراف محددة لا تعتزم الحكومة منح مدينة سكنية أو مخيم للحزب الإسلامي.

تنفيذ بنود اتفاقية السلام مع الحزب الإسلامي أسهل بكثير من تنفيذ اتفاقية مع طالبان. لذا سيؤدي إخفاق الحكومة في هذا الصدد إلى تأثيرات سلبية على الانطباع الذي سيأخذه تنظيم طالبان، خصوصا إذا أراد تنظيم طالبان معاودة استئناف محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية. سيتساءل طالبان، إذا كانت الحكومة الأفغانية عاجزة عن حذف اسم حكمتيار من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة فكيف ستتمكن من حذف أسماء طالبان؟ كيف يمكن لطالبان أن تثق بالحكومة؟ عندما تخفق الحكومة في تنفيذ أيسر شروط الحزب الإسلامي، كيف ستنفذ الحكومة مطالبات طالبان؟ هذه هي النقاط التي قد يكون لها تأثير سلبي على إمكانية المحادثات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وطالبان وستقلل من فرص نجاح المحادثات.

عام 2016 ومكافحة الفساد

مع بداية عام 2017م في أول خطوة تخطوها الحكومة نحو مكافحة الفساد، أصدر رئيس الجمهورية أشرف غني مرسوما بإحالة كل من مجتبى بتنك وجميل جنبش و جمال ناصر صديقي النواب السابقين بوزارة الداخلية الأفغانية إلى النيابة العامة تحت تهمة "الفساد في التعاقدات" وأعلن منعهم من الخروج من البلد. علاوةً على هذا، تم إيقاف منصب عبدالرزاق وحيدي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات من قِبل رئيس الجمهورية بتهمة الفساد المالي.

رغم أن قادة حكومة الوحدة الوطنية عدوا الفساد أحد أكبر التحديات ووعدوا الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي بالوقوف الجاد في وجه هذه المشكلة، إلا أنه مع هذه الوعود وبعض الخطوات العملية زادت نسبة الفساد في عام 2016 مقارنةً بالعام الماضي ولم تنجح الحكومة في مكافحتها لهذه الظاهرة.

حكومة الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد

كانت إحدى وعود وأولويات قادة حكومة الوحدة الوطنية المكافحة الجادة ضد الفساد؛ إلا أنه وبرغم بعض الخطوات المتخذة من جانب الحكومة كان معدل الفساد في تصاعد خلال العامين المنصرمين من فترة الحكومة، ولازال اسم أفغانستان قابعاً ضمن الدول التي تواجه معدلات مرتفعة من الفساد.

في الأيام الأولى من توليه لمنصبه أصدر الرئيس أشرف غني مرسوما بفتح ملف بنك كابل وتعهد بمعاقبة المتورطين في القضية؛ ولكن بمرور أشهر ضعفت وقفة الحكومة تجاه القضية ولم يتم إنجاز تعهدات رئيس الجمهورية.

اتخذت الحكومة خطواتٍ أخرى منها تأسيس المفوضية الوطنية للمشتريات والتحقيق في ملفات اختلاس مالي لستة من مناصب الحكومة بوزارة إنشاء المدن وإحالة قضاياهم للدوائر القضائية، وإعلان حظر الخروج على اثنين من رؤساء البلدية السابقين و 150 مقترضٍ في قضية بنك كابل، وإلغاء عدد من عقود وزارة الدفاع أفادت التقارير بوجود فساد ضخم فيها. إلا أن الشيء الذي عجز عنه قادة حكومة الوحدة الوطنية حتى الآن هو محاكمة المفسدين في داخل الحكومة. من أسباب ذلك الائتلاف الحاصل في الحكومة، لدرجة أنه عندما ازداد الخلاف الداخلي بين قادة الحكومة اتهم رئيس الجمهورية الرئيسَ التنفيذي بالدفاع عن المفسدين.

من جانب اقتصرت مكافحة الفساد في حكومة الوحدة الوطنية على رفع الشعارات، ومن جانبٍ آخر لم يتم التنسيق في الخطوات المُتخذة وإنما اتخذت خطوات متناقضة كما حدث في قضية خليل الله فيروزي.

الفساد في عام 2016

بجانب جميع التحديات الأخرى كان الفساد من أهم المشاكل التي تواجهها البلاد في عام 2016. في هذا العام رغم التعهدات المكررة من جانب الحكومة في صدد مكافحة الفساد، اعتُبرت أفغانستان ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم.

في آخر تقريرٍ صادر من منظمة الشفافية العالمية احتلت أفغانستان المرتبة الثالثة عالميا في الفساد.[1] في حين أن أفغانستان في العام الماضي حسب تقرير هذه المنظمة احتلت المرتبة الرابعة بعد السودان وكوريا

[1] لمزيد من التفاصيل:http://www.bbc.com/persian/afghanistan/2016/01/160127_afghanistan_transparency_international_ranking

الشمالية والصومال. أفادت المنظمة في دراسةٍ أخرى أن 50% من المواطنين الأفغان دفعوا رشاوى تصل إلى أربعة مليارات دولار في مختلف الدوائر الحكومية الأفغانية[2].

أعلنت مؤسسة الشفافية بأفغانستان بناء على دراستها الحديثة أن الأفغان سنويا يدفعون رشاوى تبلغ ثلاث مليارات دولار، وأن الفساد بعد البطالة والتدهور الأمني ثالث أكبر مشكلة يواجهها الشعب الأفغاني.[3] قبل عامين أعلنت هذه المؤسسة أن مشكلة الفساد هي ثاني أكبر مشكلة يوجهها المواطنون، إلا أن مقدار الرشاوى المعلن حينها كان مليارَيْ دولار.

بالإضافة إلى هاتين المنظمتين، ذكرت منظمة آسيا فاونديشن في دراستها السنوية أن سخط المواطنين من حكومة الوحدة الوطنية كان في ازدياد عام 2016، حيث أظهر 50.9% من المجيبين على الاستطلاع في جميع ولايات أفغانستان عدم رضاهم عن إنجازات حكومة الوحدة الوطنية. حسب استطلاع قام به مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، في منتصف عام 2016 صرح 76% من المشاركين في الاستطلاع بأن الحكومة لم تكن صادقة في مكافحة الفساد.[4]

انتقد مندوب الأمم المتحدة بأفغانستان الفساد الحاصل بالبلد وبيع المناصب الحكومية في هذا العام، وطالب بإصلاحات عملية في شؤون الحكومة. صرح المسؤولون في الأمم المتحدة أن مناصب الشرطة والعقود بأفغانستان تُباع كما تُباع البضائع والسلع[5].

الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة

في عام 2016 اتخذت حكومة الوحدة الوطنية بعض الخطوات العملية أيضاً. صدرت هذه الخطوات في الغالب كاستعدادٍ لمؤتمر بروكسل والذي تُدرس فيه أنشطة الحكومة حيال مكافحة الفساد. في مؤتمر بروكسل المنعقد في الرابع والخامس من أكتوبر بعاصمة بلجيكا أعلن قادة حكومة الوحدة الوطنية إنجازاتها في هذا الصدد وهي: إقالة 600 قاضي في جميع الولايات و 20 مدعي و 25% من موظفي الجمارك،

---

[2] لمزيد من التفاصيل: http://da.azadiradio.com/a/27557807.html

[3] وكالة جمهور الإخبارية، "يدفع الأفغان ثلاثة مليارات دولار رشوة سنويا":
http://jomhornews.com/doc/news/fa/88536

[4] "أفغانستان في العقد والنصف الماضي"، دراسة تحليلية منشورة من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، ص:162، سنة الطبع: 2016م.

[5] مجلة (إطلاعات روز)، "انتقاد يوناما للفساد بالدوائر الحكومية"، يرجى الرجوع للرابط:
http://www.etilaatroz.com/40486

ومصادرة جـوازات أكثر من 100 مسؤول حكومي، وحصر ممتلكات 95% من المسؤولين الحكوميين، وتسجيل 6000 عقار، واعتماد نحو 1250 عقد وتوفير 220 مليون دولار من قِبل اللجنة الوطنية للمشتريات[6]. مع أن المؤسسات المستقلة لم تُعلن عن هذه الإنجازات في تقاريرها.

من الخطوات المتخذة من قِبل الحكومة تأسيس (مجلس الشورى الأعلى لمكافحة الفساد) والذي يرأسه الرئيس غني بنفسه. بدأ نشاط مجلس الشورى في الخامس من أبريل بعضوية كل من النائب الثاني لرئيس الجمهورية ورئيس المحكمة العليا والمدعي العام ووزير العدل ورؤساء إدارة التفتيش ومكافحة الفساد. يقوم عمل هذا المجلس على إرشاد وقيادة ودعم أنشطة المراكز العاملة في مجال مكافحة الفساد. وفي الوقت ذاته يدون المجلس الخطط والاستراتيجيات اللازمة ويعتمدها ويُشرف على كيفية تنفيذها؛ ومع ذلك لم يحقق المجلس الإنجازات المتوقعة.

تأسيس "المركز العدلي والقضائي لمكافحة الفساد" كان خطوة أخرى في صدد مكافحة الفساد، وعُقدت أول جلسة للمركز مع رئيس الجمهورية والرئيس التنفيذي في الثامن والعشرين من يوليو. تم التأكيد في الاجتماع على المكافحة الحازمة ضد الفساد وعد التدخل السياسي في عمل المركز. وفي حين كان من المُنتظر أن يبدأ المركز بقضايا ملفات المسؤولين الأكابر في الحكومة، بدأ المركز في أول أيام عمله التحقيق في قضية المدعي العسكري المُعتقل بتهمة ارتشاء مبلغ 50000 أفغاني، وبعدها لم يخطو المركز أية خطوات عملية تزيح اسم أفغانستان من صدارة قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.

حسب إفادات المركز العدلي والقضائي لمكافحة الفساد، منذ بداية نشاطه وحتى آخر عام 2016 تم القبض على عدة مسؤولين حكوميين متهمين بالفساد ويجري التحقيق في ملفاتهم و يصل عدد الملفات التي تمت دراستها 31 ملفا مرتبطا بقضايا الفساد. من الخطوات التي اتخذها هذا المركز: اعتقال ومحاكمة أحد كبار الشرطة بوزارة الداخلية بتهمة ارتشاء مبلغ 150 ألف دولار، وتعليق وظائف ثمانية من كبار الموظفين وأحد وكلاء هذه الوزارة، واعتقال ستة أفراد بتهمة غصب أراضي وثمانية موظفين بالبنك الوطني بتهمة الفساد والتحقيق في قضية أحد قادة مركز الشرطة بولاية آروزكان لأجل احتيال وغسيل أموال بمبلغ 250 ألف دولار وثلاثة ملايين أفغاني وقدرٍ من المبالغ بالعملة الباكستانية والحلي.

[6] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، "مؤتمر بروكسل: إنجازات الحكومة وتعهدات المجتمع الدولي": http://csrskabul.com/pa/?p=3037

مع أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات ضد الفساد الإداري بعام 2016م، إلا أن تقارير مراكز التحقيق تظهر إخفاق الحكومة في هذا الصدد وأن نسبة الفساد زادت في هذا العام مقارنة بالعام الماضي. مكافحة الفساد أخفقت بسبب المصالح الشخصية وإذا لم يتم الوقوف الجاد في طريق ظاهرة الفساد لن تُثمر المكافحة أي نتجية مطلوبة. من جانبٍ آخر الأجانب متورطون في الفساد بأفغانستان، ومع ذلك لم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية أي خطوة في هذا الشأن.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (93+) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (93+) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.